

الإحاليّات في الدّرس اللّغوي العربي التراثي

the referral ties in the heritage arabic linguistic lesson

أ.محمد الأمين مصدق

جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر¹

manogoodman@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/27 تاريخ القبول: 2019/04/15 تاريخ النشر: 2019/06/30

ملخص:

نحاول في هذا المقال أن نشير بشكل موجز إلى قضية اهتمام علمائنا القدامى بأداة الإحالة عن طريق الضمائر وأسماء الإشارة في مصنفاتهم المختلفة نظريا وتطبيقيا، بغية التأكيد أسبقية الدراسات النصية العربية التي جاءت في شكل مباحث متفرقة تحتاج إلى جمع واهتمام من أجل صياغة نظرية لسانية نصية عربية تربط الدرس القديم بالدّرس الحديث. وتؤكد النماذج التي تطرقنا لها فهمهم لأهمية الروابط الإحالية المختلفة في تجلية المعاني وتوضيح الدلالات، من خلال التحليلات النصية القيمة التي نجدها في كتب البلاغيين، والنحاة، وعلماء القرآن، والمفسرين، والتي تعدّ لبنة من لبنات الدّرس النصي الحديث. الكلمات المفتاحية: الإحالة؛ علم لغة النصّ؛ الدرس اللّغوي العربي؛ الضمائر؛ أسماء الإشارة.

Abstract :

In this article we try Briefly study the issue of the interest that our ancient scholars had given to the reference's tool by the pronouns and demonstratives in their various researches in theory and practice, in order to emphasize the precedence of the Arabic textual studies, for formulate an Arabic textual theory by linking the old lesson with the modern lesson.

The models that we have studied confirm their understanding of the importance of the various referral ties in the Clarification of meanings and the Identification of semantics, through the valuable textual analyzes found in the books of the linguists, the grammarians, the scholars of the Qur'an and the interpreters, which are considered as the brick of the the modern text linguistics.

Keywords : Reference ;Textual linguistic ; arabic linguistic lesson ; pronouns ; demonstratives.

¹ - المؤلف المرسل: محمد الأمين مصدق ، الإيميل: manogoodman@gmail.com

تمهيد:

بظهور علم لغة النصّ الذي تجاوز الدراسة الضيقة على مستوى الجملة إلى فضاء أوسع وأكثر اندياحا هو النصّ، عُدَّت الإحالة واحدة من أهم الأدوات النحوية التي تحقّق التماسك النصي؛ فهي قادرة على صنع قنوات وجسور تربط وحداته المتباعدة المتمثلة في الكلمات والجمل والعبارات.

والباحث المنصف الذي ينعم النظر في التراث اللغوي العربي يتبدّى له جلياً أنّ علماءنا القدامى اهتموا بالربط بين الأجزاء المكوّنة للجملة، واهتموا بالربط بين الجمل العديدة عناية كبيرة، كما حصروا مجموعة من الأدوات التي تسهم في تماسك النص والربط بين أجزائه مثل: العطف، وأدوات التعريف، والإسناد، وغيرها.

ومن خلال ما سبق ينطلق هذا البحث من الإشكالية الآتية: ما مدى اهتمام العلماء العرب القدامى بالإحاليات في دراساتهم

خصوصا الضمائر وأسماء الإشارة؟

I- مفهوم الإحالة وأقسامها في الدرس اللساني النصّي:أ- مفهوم الإحالة لغة واصطلاحاً:1- لغة:

جاء في معجم لسان العرب لابن منظور: «والمَحَالُّ مِنَ الكَلَامِ: مَا عُذِلَ بِهِ عَن وَجْهِهِ وَحَوَّلَهُ: جَعَلَهُ مُحَالًا. وَأَحَالَ أَتَى بِمُحَالٍ. وَرَجُلٌ مُحَوَّلٌ: كَثِيرُ مُحَالِ الكَلَامِ. وَكَلَامٌ مُسْتَحِيلٌ: مُحَالٌ. وَيُقَالُ: أَحَلْتُ الكَلَامَ أُحِيلُهُ إِحَالَةً إِذَا أَفْسَدْتُهُ. وَرَوَى ابْنُ سُمَيْلٍ عَنِ الحَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: المَحَالُّ الكَلَامُ لِعَبْرِ شَيْءٍ... وَالْحَوَالُ: كُلُّ شَيْءٍ حَالَ بَيْنَ اثْنَيْنِ... وَتَحَوَّلَ عَنِ الشَّيْءِ: زَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ... خَالَ الرَّجُلُ يَحْوُلُ مِثْلَ تَحَوَّلَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ. الجوهري: حَالَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ أَي تَحَوَّلَ».⁽¹⁾

وجاء في المعجم الوسيط: «أحال: مَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَامِلٌ. والدَّارُ: تَعَبَّرَتْ وَأَتَى عَلَيْهَا أَحْوَالٌ... والشَّيْءُ أَوْ الرَّجُلُ: تَحَوَّلَ مِنْ

حَالٍ إِلَى حَالٍ... والشَّيْءُ: نَقَلَهُ. وَالْعَمَلُ إِلَى فُلَانٍ: نَاطَ بِهِ. وَالْقَاضِي القَضِيَّةَ إِلَى مُحَكِّمَةِ الجِنَايَاتِ نَقَلَهَا إِلَيْهَا».⁽²⁾

ويُستنتج من خلال النظر في المعاجم العربية أنّ مصطلح الإحالة مشتق من الفعل (أحال)، والمعنى العام المستقى من هذا الفعل

هو التغيّر والتبدّل، والتحوّل من حال إلى حال، ونقل الشيء من مكان إلى مكان.

ويقابل مصطلح الإحالة في المعجم الأجنبي لفظة (Reference) التي تترجم بالإحالة، والإسناد والمرجع،

والإرجاع،⁽³⁾ وتترجم أيضاً بالإشارة.⁽⁴⁾ غير أنّ هذه الترجمة الأخيرة حسب الدكتور محمد يونس علي ترجمة قاصرة؛ لأنّها قد تسبّب لنا

مشكلة اصطلاحية ومنهجية، بالنظر إلى أنّ الإشارات تعبّر عن قسم واحد من أقسام الإحالة المعروفة في الدرس اللساني

النصي، وعلاقة الإحالة بالإشارة هي علاقة العام بالخاص؛ لذلك يفضّل استخدام مصطلح الإحالة من أجل تفادي هذه الإشكالية؛

لأنّه يعبر عن جميع أقسام الإحاليات.⁽⁵⁾

2- اصطلاحاً:

يعرّفها روبرت دي بوجراند بأنّها: «العلاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه

العبارات».⁽⁶⁾

ولا يبتعد فاسولد (Fasold) ولينتون (Linton) عن هذا المفهوم؛ حيث يعرفان الإحالة بأنها: العلاقة بين كلمة أو عبارة ما والأشياء التي تصفها في العالم الخارجي.⁽⁷⁾

ويبدو هذا التعريف تعريفاً واسعاً وفضفاضاً؛ لأنه يجعل اللغة بمحملها عنصراً إحاليّاً، ولم يحدد فيه أيّ باحث طبيعة العناصر الإحاليّة.

أمّا دافيد كريستال (David Crystal) فقد أشار في معجمه إلى أن مصطلح الإحالة يستخدم في التحليل النحوي «ليعبّر به غالباً عن علاقة التعريف التي توجد بين الوحدات النحويّة، كأن يحيل ضمير إلى اسم أو جملة اسميّة».⁽⁸⁾ ويلاحظ أنّ كريستال في تعريفه هذا يربط الإحالة بالمستوى النحوي الشكلي، كما أنّه يحدّد طبيعة العناصر الإحاليّة وهي: الضمائر.

بينما يذهب هاليداي ورقية حسن إلى استخدام مصطلح الإحالة استخداماً خاصاً على اعتبار أنّ «العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. وتتوفر كلّ لغة طبيعيّة على عناصر تملك خاصية الإحالة، وهي حسب الباحثين: الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة».⁽⁹⁾ ونجد أنّ الباحثين قد حصروا وحدّدا في هذا التعريف طبيعة العناصر الإحاليّة اللغويّة، وهي: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة.

وتناول بعض الباحثين العرب موضوع الإحالة، ولم يقدّموا تعريفاً جامعاً مانعاً شاملاً يحيط بكلّ جوانبها ويشبع نهم الباحث في هذا الحقل المعرفي، ومنهم الدكتور محمد خطابي الذي لم يقدّم أيّ تعريف للإحالة، واكتفى بالحديث عن استعمال المصطلح، كما تطرّق للحديث عن العناصر المحيلة وتأويلها.⁽¹⁰⁾

أمّا الأزهر الزناد ففي معرض حديثه عن مفهوم الإحالة أشار إلى أنّ تسمية العناصر الإحاليّة «تطلق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص؛ وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر».⁽¹¹⁾ ويلاحظ أنّ الزناد قد صوّب كلّ اهتمامه نحو العناصر الإحاليّة، ولا يمكن للباحث أن يستكنه مفهوم الإحالة من هذا التعريف.

أمّا الدكتور نعمان بوقرة فيعرف الإحالة بأنها «علاقة قائمة بين الأسماء والمسمّيات فهي تعني العمليّة التي بمقتضاها تحيل اللفظة المستعملة على لفظة متقدّمة عليها، فالعناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل وصورة الإحالة استخدام الضمير ليعود على اسم سابق أو لاحق بدلاً من تكرار الاسم نفسه».⁽¹²⁾

ركّز الباحث في هذا التعريف على دور المرجعيّة في عمليّة الإحالة، كما تحدّث عن قسم واحد من أدوات الإحالة وهي الضمائر.

ب- أقسام الإحالة:

تنقسم الإحالة إلى قسمين:

1-إحالة نصية (endophora): تتطلب من المستمع أو القارئ أن ينظر داخل النص للبحث عن الشيء المحال إليه،⁽¹³⁾ سواء أكان بالرجوع إلى ما سبق، أم بالإشارة إلى ما سوف يأتي داخل النص؛⁽¹⁴⁾ ما يعني أنّ الإحالة الداخلية تنقسم إلى قسمين: إحالة قبلية وإحالة بعدية.

2-إحالة مقامية (exophara): يعود فيها العنصر اللغوي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم على ذات صاحبه المتكلم.⁽¹⁵⁾

وتتجسد الإحالة في مجموعة من الألفاظ التي ليس لها دلالة مستقلة في ذاتها، ولا يتحدد معناها إلا بالعودة إلى ما تحيل إليه داخل النص أو خارجه، وهذا الترابط الحاصل بين العنصر الخيل والعنصر المحال إليه لا يتم إلا من خلال مجموعة الأدوات أشهرها: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

II-الإحالة في الدرس اللغوي العربي التراثي:

لا ريب في كون العلماء العرب القدماء الموسوعيين في فهمهم، والمتشربين من معين العلم الصافي، والمتبحرين في صنوف العلوم والمعارف، الذين اشتغلوا باللغة ومارسوا بها تحليلاتهم وقدموا دراسات وازنة ورسنية بما قد تفتنوا -وهم من هم- إلى وظيفة الإحالة وهي الكشف عن المعاني المتضمنة في خطاب معين والربط بين أجزائه ووحداته، «إلا أنّ تناولهم يتميّز بالانتباه إلى احتمال تعدد ما يحيل إليه الضمير، وما يشير إليه اسم الإشارة».⁽¹⁶⁾

أ-الإحالة بالضمائر:

تعدّ الضمائر حسب براون ويول «أفضل الأمثلة على الأدوات التي يستعملها المتكلمون للإحالة إلى كيانات معطاة»⁽¹⁷⁾، وهي عناصر لغوية تحتاج إلى مفسر يعود عليها، يوضّحها ويكشف عن مدلولها.⁽¹⁸⁾

ويقوم الضمير مقام الاسم الظاهر للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، والغرض من الإتيان به هو الاختصار، «وهو أقوى أنواع المعارف ولا يدلّ على مسمّى كالأسم، ولا على الموصوف بالحدث كالصفة، ولا حدث وزمن كالفعل، فالضمير كلمة جامدة تدلّ على عموم الحاضر والغائب دون دلالته على خصوص الغائب».⁽¹⁹⁾

ويظهر اهتمام العلماء العرب القدماء بالضمير من خلال حديثهم عن مرجعيته القبليّة والبعدية والخارجية والداخلية، ولا تقتصر أهميته على المرجعية فحسب؛ بل يضاف إليها الربط بين الأجزاء الداخلية من جهة، وبين الأجزاء الداخلية والخارجية من جهة أخرى.⁽²⁰⁾

وانطلقوا في معالجاتهم لمرجعية الضمير من مجموعة من التساؤلات «أهي إلى مذكور في النص صراحة؟ أم هذا المذكور سابق أم لاحق؟ أم هو غير مذكور في النص، وهل هناك ما يدل عليه؟ وفي الحالة الأولى نجد أن المرجعية داخلية، وفي الثانية المرجعية خارجية تعتمد على السياق. بل تعتمد الحالة الأولى في بعض الأحيان على السياق اللغوي».⁽²¹⁾

وعرّفوا الضمير بأنه «ما دل على متكلم نحو أنا ونحن، أو مخاطب نحو أنت وأنتما، أو غائب نحو هو وهما»⁽²²⁾، وهو موضوع ليشير إلى مسمّاه الذي سبق تعيينه وذكره؛ «وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنّما تضمّر اسماً بعد ما تعلم أنّ من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه».⁽²³⁾

وقسموا الضمائر إلى قسمين أساسيين: ضمائر منفصلة، مثل: أنا، نحن، أنت، هم، هن، أنتم... وضمائر متصلة، مثل: الكاف، والهاء في قولنا: أضربك، وأضربه.

وعدّوا الضمير واحدا من المعارف الستة⁽²⁴⁾ كما ربط النحاة بين فكرة الضمائر والإبهام، فعّد سيبويه (ت 180هـ) ضمائر الغياب وحدها مبهمة دون غيرها، في حين ذهب المبرّد (ت 286هـ) إلى أنّ كل الضمائر مبهمات، والإبهام هو واحد من ثلاثة أشياء يوصف بها العلم الخاص،⁽²⁵⁾ وينشأ عنه «عدم الوضوح ونقصان الدلالة، والافتقار إلى موضح أو مفسّر أو مبيّن للضمير بما يعود عليه من اسم مظهر، حيث يصبح بعد الذكر بين المتحدّث والمستمع معرفة بكونه مدار الحديث»⁽²⁶⁾.

ولا بد للضمير من مرجع يحيل إليه ويفسّره، وقد تحدّث أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) عن مفسّر الضمير بقوله: «ضمير المتكلّم، وضمير المخاطب تفسّرها المشاهدة، وضمير الغائب يحتاج إلى مفسّر، والأصل في مفسّره أن يكون متقدّما عليه، فإذا تقدّم اسمان مستويان في الإسناد كان الضمير عائدا على الأقرب إلّا إن دلّ دليل على أنّه لغير الأقرب مثال: جاءني زيد وعمرو أكرمته، فالضمير لعمرو، واشتريت جوادا، وغلاما فركبته فالضمير للجواد، فإن لم يستويا في الإسناد، وكان الثاني في ضمن الأول عاد على المقدم خلافا لأبي محمد بن حزم في زعمه: أنّ الضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ (الأنعام/145) عائد على الخنزير لا على اللّحم؛ لكونه أقرب مذكور»⁽²⁷⁾.

نستشف من كلام أبي حيان الأندلسي أنّ مرجعية ضمير المتكلّم والمخاطب تفسّرها المشاهدة، وهذا يوافق تماما ما ذهب إليه علماء النصّ حين عدّوا إحالة هذه الضمائر من قبيل الإحالة المقامية خارج النص، في حين أنّ ضمير الغائب يحتاج إلى مفسّر سابق له، والأصل فيه أن يتأخّر عن مفسّره في الجملة إلّا إن دلّ دليل على غير ذلك، وهذا يوافق ما يطلق عليه علماء النصّ "الإحالة النصّية السابقة".

أمّا ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) فقد فضّل في موضوع المرجعية السابقة واللاحقة لضمير الغائب، وهو يقسّم مفسّر الضمير إلى قسمين: لفظ، وغيره، والأول نوعان: غالب، وغيره، فالغالب فيه أن يأتي متقدّما وهذا التقدم يأتي على ثلاثة أنواع:⁽²⁸⁾

1- تقدّم في اللفظ والتقدير، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدْرَنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس/39).

2- تقدّم في اللفظ دون التقدير، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (البقرة/124).

3- تقدّم في التقدير دون اللفظ، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ (طه/67).

أمّا الثاني فهو أن يكون مؤخرا في اللفظ والرتبة، وقد قسّمه ابن هشام إلى سبعة أنواع:⁽²⁹⁾

1- ضمير الشأن، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص/1) فالضمير (هو) مفسّر بما بعده؛ أي الشأن أنّ الله أحد، وقوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ (الحج/46) أي القصة أنّها لا تعمى الأبصار.

2- أن يُخبر عنه بمفسّره، مثل قوله تعالى: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ (الجنّ/24) والمعنى: ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

3- الضمير في باب نعم، مثل قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف/50) فهو مفسّر بالتمييز؛ أي بئس البديل للظالمين.

4- المحرور بـ"رب"، مثل: "ربه رجلا"، فإنّه مفسّر بالتمييز.

5- الضمير في التنازع في حال أعملت الثاني واحتاج الأول لمرفوع، مثل: "قاما وقعد أحوك" فالألف تعود على الأخوين.

6- الضمير المبدل منه ما بعده، مثل قولك في ابتداء الكلام: ضربته زيدا.

7- الضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد على المفعول المؤخر، وهو ضرورة على الأصح، كقول أبي الأسود الدؤلي: (30)

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

الهاء في "رته" تعود على "عدي" وهو متأخر لفظاً ورتبة.

يمثل ابن هشام الأنصاري واحدا من علماء اللغة القدامى الذين فهموا تلك العلاقة الوطيدة التي تربط وبين الضمائر ومفسترأها، وقد صوبَ اهتمامه نحو ضمائر الغيبة لأنها تحيل داخلها إلى سابق أو لاحق عكس ضمائر المتكلم والمخاطب التي تحيل غالبا لخارج النص، وهي -أي ضمائر الغيبة- أكثر الضمائر تحقيق الترابط والتماسك النصي كما ذهب إلى ذلك علماء النص المحدثون.

وقد استفاد علماء القرآن والبلاغيون، مثل بدر الدين الزركشي وابن الأثير من حديث النحاة في وجوب المطابقة بين الضمائر ومرجعياتها وحاولوا تطبيقها في إطار حديثهم عن الالتفات الذي يعرف بأنه «نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب تطرية واستدارا للسامع، وتجديدا لنشاطه، وصيانة لخاطره من الملل والضجر، بدوام الأسلوب الواحد على سماعه»، (31).

وحقيقة الالتفات مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، «وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة؛ لأنه انتقال من صيغة إلى صيغة» (32) وأقسام الالتفات كثيرة، منها ما يأتي:

1- الرجوع من التكلم إلى الخطاب: «ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأنه أعطاه فضل عناية وتخصيص بالمواجهة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَأَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس 22)، الأصل: وإليه أرجع فالتفت من التكلم إلى الخطاب، وفائدته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه، وهو يريد نصح قومه، تلطفا وإعلاما أنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله». (33)

2- الرجوع من الغيبة إلى الخطاب، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ (88) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾ (مرم/88-89)، «وإتما قيل: (لقد جئتم) وهو خطاب للحاضر بعد قوله: (قالوا) وهو خطاب للغائب لفائدة حسنة، وهي زيادة التسجيل عليهم بالجراءة على الله تعالى والتعرض لسخطه، وتنبية لهم على عظم ما قالوه، كأنه يخاطب قوما حاضرين بين يديه منكرا عليهم وموئجا لهم». (34)

3- الرجوع من التكلم إلى الغيبة: «ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع؛ حضر أو غاب، وأنه ليس في كلامه ممن يتلون ويتوجه، فيكون في المضمرة ونحوه ذا لونين، وأراد بالانتقال إلى الغيبة الإبقاء على المخاطب؛ من قرعه في الوجه بسهام الحجر، فالغيبة أروح له، وأبقى على ماء وجهه أن يفوت، كقوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (1) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ (2) إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ (3)﴾ (الكوثر/1-3)؛ حيث لم يقل "لنا" تحريضا على فعل الصلاة لحق الربوبية». (35)

4- الرجوع من خطاب التثنية إلى خطاب الجمع، مثل قوله تعالى في محكم تنزيله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (يونس/87) «ألا ترى إلى هذا المعنى والتوسع في الكلام فإنه نوع الخطاب، فثنى ثم جمع ثم وحد، فخاطب موسى وهارون-عليهما السلام- بالنبوة والاختيار، وذلك مما يفوض إلى الأنبياء. ثم ساق الخطاب لهما ولقومهما بانخاذ المساجد، وإقامة الصلاة، كأن ذلك واجب على الجمهور، ثم خص موسى بالبشارة التي هي الغرض، تعظيما له وتفخيما لأمره، ولأنه الرسول على الحقيقة». (36)

5- الرجوع من خطاب النفس إلى خطاب الواحد، مثل قوله تعالى: ﴿حَم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ (3) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (4) أَمْراً مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ (5) رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الدخان/1-6) «والفائدة هاهنا في الرجوع من خطاب النفس إلى خطاب الواحد تخصيص النبي -صلى الله عليه وسلم- بالذكر، والإشارة بأن إنزال الكتاب إنما هو إليه، وإن لم يكن ذلك صريحاً، لكن مفهوم الكلام يدل عليه». (37)

ب- الإحالة الإشارية:

هي عناصر إشارية لا تحيل إلى ذات المرجع الذي تحيل إليه الإحالات الضميرية؛ (38) فالضمائر تقوم بوظيفة تحديد مشاركة الشخص في التواصل أو غيابها عنه؛ بينما تقوم أسماء الإشارة بوظيفة تحديد مواقع هذه الشخص في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، (39) وهي تتساوى مع الضمائر الدالة على الغائب في كونها تحيل عادة إلى ما هو داخل النص، ويمكن تقسيمها إلى ما يأتي: (40)

وعليه فالإحاليات الإشارية تقوم بعملية الربط القبلي والبعدي، وجميع أصناف الإشارات محيلة إحالة قبلية، ومعنى ذلك أنها تربط جزءاً لاحقاً من النص بجزء سابق، ومن ثم تساهم في اتساق النص، ويتميز اسم الإشارة المفرد بما أطلق عليه الباحثان هاليداي ورقية حسن (الإحالة الموسعة) أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو إلى متتالية من جمل. (41)

واسم الإشارة كما عرّفه ابن هشام الأنصاري الخزرجي هو: «ما دلّ على إشارة ومسمى إليه»، (42) وينقسم حسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام: «ما يشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكّر ومؤنث». (43)

ويقسم النحاة أسماء الإشارة حسب دلالتها على القرب والبعيد إلى ثلاثة أقسام:

أ- أسماء إشارة تدل على القريب، مثل: ذا، وذا، وتيك...

ب- وأسماء إشارة تدل على الوسط، مثل: ذاك، وتانك...

ج- وأسماء إشارة تدل على البعيد، مثل: ذلك، وتلك... (44)

وتتصل باسم الإشارة هاء التنبيه المجرد من كاف الخطاب كثيراً، مثل: هذا، هذان، هذه... فإذا اتصل اسم الإشارة باللام الدالة على البعد أو ما يقوم مقامها امتنع اتصاله بهاء التنبيه، أما فيما يخص الكاف اللاحقة لاسم الإشارة فهي تعد حرف خطاب دال على أحوال المخاطب. (45)

ويعد اسم الإشارة واحداً من المعارف المتواضع عليها عند النحاة، «وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون أمته» (46)، ومعنى هذا أنك تحدد الشيء المشار إليه وتمييزه حتى يصبح معروفاً ولا يلتبس بغيره، وهذا المفترس المشار إليه ينبغي أن يكون مشاهداً محسوساً وقد يأتي غير محسوس وهذا ما نستشفه من كلام الرضي (ت 686هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب حيث قال: «فالأصل، على هذا: ألا يُشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس، قريب أو بعيد، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد، نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ (مریم/63)، فلتصويره كالمشاهد، وكذلك إن أشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته، نحو: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ﴾ (يونس/3)، و: ﴿ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ (يوسف/37)». (47)

ومن العلماء الذين اهتموا بمرجعية أسماء الإشارة، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) في شرحه لديوان المتنبي، مثل شرحه للبيت

الآتي:

مَا أَبْعَدَ الْعَيْبِ وَالنُّقْصَانَ عَنْ شَرْفِي أَنَا الثُّرَيَّا وَ ذَانَ الشَّيْبِ وَالْهَرَمِ⁽⁴⁸⁾

على أن: «ذان: إشارة إلى العيب والنقصان»⁽⁴⁹⁾، وفي هذا إحالة نصية لمذكور سابق.

ويتجلى الاهتمام بالإحاليات الإشارية عند المفسرين وعلماء القرآن، مثل الزمخشري (ت 538 هـ) في تفسيره المسمى "الكشاف"، ومن ذلك ما ذهب إليه في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْعَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُتْلُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (آل عمران/44) على أن: «ذلك إشارة إلى ما سبق من نبأ زكريا ويحيى ومريم عليهم السلام يعني أن ذلك من الغيوب التي لم تعرفها إلا بالوحي»⁽⁵⁰⁾، وقد حقق اسم الإشارة (ذلك) التماسك بين سبع آيات (من الآية 38 إلى الآية 44) عن طريق الإحالة النصية الموسعة إلى مذكور سابق.

ومنهم ابن عطية الأندلسي (ت 541 هـ) في تفسيره المحرر الوجيز، مثل تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة/2)؛ حيث حاول أن يجد تخریجا وازنا مرجعية اسم الإشارة الدال على المفرد المذكر البعيد "ذلك"؛ إذ قال: «واختلف في ذلك، فقيل: هو بمعنى هذا، وتكون الإشارة إلى هذه الحروف من القرآن [أي قله تعالى "لم"]، وذلك أنه قد يشار بذلك إلى حاضر تعلق به بعض الغيبة، وبهذا إلى غائب هو من الثبوت والحضور بمنزلة وقرب، وقيل: هو على بابه إشارة إلى غائب، واختلف في ذلك الغائب فقيل: ما قد كان نزل من القرآن، وقيل: التوراة والإنجيل، وقيل: اللوح المحفوظ؛ أي الكتاب الذي هو القدر، وقيل: إن الله قد كان وعد نبيه أن ينزل عليه كتابا لا يحويه الماء، فأشار إلى ذلك الوعد»⁽⁵¹⁾.

ونلاحظ أن المفسر البارع قد حمل على عاتقه مهمة البحث عن العنصر الإشاري الذي يحيل إليه العنصر الإحالي المتمثل في اسم الإشارة؛ ونظرا لتعدد الروايات، مع التشديد على فكرة اندراجها في بوتقة المقبولية بالنظر إلى أن لها إطارا تسانديا يدعمها مداره إلى النقل والنصوص، فللقارئ الخيار أن يأخذ ما بدا له من الترجمات التي قدمها ابن عطية.

ومنهم العلامة أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) في تفسيره "البحر المحيط"، مثل تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۗ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۗ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة/177)، فقد بين أنه تمت الإحالة باسمي الإشارة الدالين على الجمع البعيد (أولئك، أولئك) في هذه الآية إحالة نصية سابقة، والإشارة «إلى الذين جمعوا تلك الأوصاف الجليلة من الاتصاف بالإيمان وما بعده»⁽⁵²⁾.

وكذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۗ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة/232)؛ فيذهب إلى أن اسم الإشارة الدال على المفرد المذكر البعيد (ذلك) عائد على «ما ذكر في الآية من النهي عن العضل،

وذلك للبعد ناب عن اسم الإشارة الذي للقرب وهو هذا، وإن كان الحكم قريباً ذكره في الآية، وذلك يكون لعظمة المشير إلى الشيء»⁽⁵³⁾ وهي إحالة داخلية إلى مذكور سابق.

ومنهم أبو إسحاق الزجاج (ت 311 هـ) في كتابه "معاني القرآن وإعرابه"، ومن نماذج عنايته بالإحاليات الإشارية ما ذهب إليه في تبيانه أن اسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ حَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَأَعْنَابٍ يَّجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ۗ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (البقرة/266) أسهم في عملية الربط بين ثماني آيات (الآيات: من 258 إلى 266) عن طريق الإحالة الداخلية الموسعة إلى مذكور سابق، والمشار إليه هو «البيان الذي قد تبين، الصدقة والجهاد وقصة إبراهيم-عليه السلام- والذي مرّ على قرية، وجميع ما سلف من الآيات أي كمثل بيان هذه الأفاصيص»⁽⁵⁴⁾.

خاتمة:

من خلال النماذج التي تطرقنا إليها في هذا المقال لوحظ أنّ القدامى قد فهموا الإحالة من خلال إشارتهم إلى أهمية الضمائر وأسماء الإشارة في خلق الترابط النصّي، وضرورة تحقّق المرجعيّات من أجل إزالة اللبس عن هذه المبهمات. ويمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث في ما يأتي:

- أدرك العلماء العرب القدامى كثيراً من الجوانب المتعلقة بمسألة الربط الإحالي؛ من خلال حديثهم عن الضمائر وأسماء الإشارة وأهميتها في الربط بين عناصر الجملة.

- تفتّنوا إلى العلاقة القائمة بين العنصر الخيل والعنصر المحال إليه.

- تطرّفوا إلى مستويات الإحالة وقسموها إلى قسمين: داخلية وخارجية.

- انتبهوا إلى تميّز ضمائر الغيبة بقوة الربط الإحالي دون غيرها من الضمائر الأخرى.

- انتبهوا إلى المرجعية التي قد تكون قبلية أو بعدية.

وهذا لا يدع أيّ مجالاً للشك أنّ التراث العربي القديم يزخر بالكثير من التحليلات التي توافق المعطيات التي نادى بها الدراسات النصّية الحديثة، وتعدّ من أساسياتها وركائزها، والتي أن ينبغي أن يُنظر إليها بعين الدراسة المخصّصة من أجل حيكها في شكل دراسات وازنة تسهم في خدمة الدرس اللغوي العربي، وبات لزاماً على أصحاب الشأن من العلماء والباحثين أن يجدوا له موضعاً في إطار البحوث الألسنيّة الحديثة، ولا يتحقّق ذلك إلا بالربط بين الدرسين القديم والحديث.

الهوامش والإحالات:

(1)- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي ت 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ط)،

(د.ت)، 1055-1056. مادة (حول).

(2)- مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدوليّة، ط4، 1425هـ-2004م، ص: 209.

(3)-Vois : F. S. Alwan, G. L. Simon et M. Said, Le Dictionnaire Francais-Arabe, Dar AL-kotob AL-ilmiyah, Beirut-Lebanon, 2 émeEdition, 2004, p. 673.

(4)-Vois : N. S. Doniach, The Oxford English-Arabic Dictionary, Oxford University Press, London, p.1046.

(5)-ينظر: الإحالة وأثرها في دلالة النص وتماسكه، محمد محمد يونس علي، مقال منشور على شبكة الإنترنت، متاح على الرابط:
http://takhatub.blogspot.com/2009/06/blog-post_4712.html

(6)-روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، ص: 172.

(7)- Vois : Ralph W. Fasold And Jeff Connor-Linton, An Introduction to language And Linguistics, Cambridge University Press, London, p.513.

(8)-David Crystal, A Dictionary of Linguistics And Phonetics, Blackwell Publishing, Malden-USA, Sixth Edition, 2008, p.407.

(9)- محمد خطايي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م، ص: 16-17.

(10)-ينظر: المرجع نفسه، ص: 16-19.

(11)- الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993م، ص: 118.

(12)- نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، (د.ط)، (د.ت)، ص: 81.

(13)- ينظر: براون ويول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418هـ-1998م، ص: 239.

(14)-صبحي إبراهيم الفقي، علم اللّغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكيّة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1431هـ-2000م 40/1.

(15)-الأزهر الزناد، نسيج النص، ص: 119.

(16)-محمد خطايي، لسانيات النص، ص: 173.

(17)- براون ويول، تحليل الخطاب، ص: 256.

(18)-ينظر: النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص: 230.

(19)- نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص: 122.

(20)-ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1431هـ-2000م، 141/1.

(21)-المرجع نفسه، 141/1.

(22)-ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ت 761 هـ)، شرح شذور الذهب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2004. ص: 168.

(23)- سيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180 هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، 6/2.

- (24)- ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص: 168. المعارف الأخرى هي: العلم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، المحلّى بالألف واللام والعهدية، أو الجنسية، والمضاف لمعرفة.
- (25)- ينظر: سيبويه، الكتاب، 6/2. يوسم العلم الخاص أيضا بالألف واللام، وبالمضاف إلى مثله.
- (26)- حسن سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1426هـ-2005م، ص: 112.
- (27)- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي ت 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح وشر ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، 941/2.
- (28)- ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص: 169.
- (29)- ينظر: المرجع نفسه، ص: 169-170.
- (30)- أبو الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكنايني ت 69 هـ)، الديوان، تح: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط2، 1418هـ-1998م، ص: 401.
- (31)- الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله المصري ت 794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1404هـ-1984م، 314/3-319.
- (32)- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ت 637 هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، (د.ط)، 1358هـ-1939م، 4/2.
- (33)- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 315/3.
- (34)- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 6/2.
- (35)- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 316/3-317.
- (36)- ضياء الدين بن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح وتبع: مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د.ط)، 1375هـ-1956م، ص: 101-102.
- (37)- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، 9/2.
- (38)- ينظر: نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص: 87.
- (39)- ينظر: الأزهر، الزناد نسيج النص، ص: 117-118.
- (40)- ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2005م، ص: 533.
- (41)- ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 19.
- (42)- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص: 172.
- (43)- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1414هـ-1994م، ص: 174.
- (44)- ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 974/2-975.
- (45)- ينظر: المرجع نفسه، 976/2-978.
- (46)- سيبويه، الكتاب، 5/2.

- (47)- رضي الدين الأسترايازي (محمد بن الحسن ت 686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م، 472/2.
- (48)- المتنبّي (أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي ت 354 هـ)، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، 1403هـ-1983م، ص: 333.
- (49)- العُكبري (أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين الحنبلي ت 616 هـ)، شرح ديوان المتنبّي، ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، (د.ط)، 1355هـ-1936م، 371/3.
- (50)- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي ت 538 هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، تح وتعد ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ-1998م، 557/1.
- (51)- ابن عطية الأندلسي (أبو محمد عبد الحق بن أبي بكر ت 541 هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق وآخرون، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، 1428هـ-2007م، 102/1-103.
- (52)- أبو حيّان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني ت 745 هـ)، تفسير البحر المحيظ، تح وتعد ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م، 10/2.
- (53)- المصدر نفسه، 221/2.
- (54)- الزّجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل البغدادي ت 311 هـ)، معاني القرآن وإعرابه، شر وتعد: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، 349/1.